

وعلى القرار رقم ٨١٥ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء مؤسسة مدينة نصر ؛
وبناء على ما عرضه علينا وزير الشؤون البلدية والقروية بالإقليم المصرى ؛

قرر :

مادة ١ - يعين اللواء المهندس محمد عبد الحميد أبو العطا مديرا عاما
لمؤسسة مدينة نصر بالعباسية لمدة خمس سنوات بمكافأة سنوية قدرها
١٥٠٠ جنيه .

مادة ٢ - يصرح لسيادته بالجمع بين هذه المكافأة والمعاش المستحق له .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ
صدوره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ رمضان سنة ١٣٧٩ (١٨ مارس سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٦٠

بشأن نذب السيد / سعيد القضاى للعمل بالوزارة المركزية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القرار الجمهورى رقم ٦٨٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن نذب
موظفى الإقليم الشمالى للعمل بالوزارات المركزية ؛

قرر :

مادة ١ - يندب السيد / سعيد القضاى رئيس قسم العلاقات
الأجنبية بالمديرية العامة لمعرض دمشق الدولى بوزارة الاقتصاد بالإقليم
الشمالى للقيام بالعمل بالوزارة المركزية بمكتب نائب وزير شؤون رئاسة
الجمهورية، على أن يتقاضى التمويضات المنصوص عليها بالقرار الجمهورى
رقم ٦٨٥ لسنة ١٩٥٩

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ رمضان سنة ١٣٧٩ (١٨ مارس سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٤٣٣ لسنة ١٩٦٠

بتعيين عضو مجلس إدارة المؤسسة العامة لمدينة نصر بالعباسية
بمدينة القاهرة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القرار رقم ٨١٥ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء مؤسسة مدينة نصر بالعباسية
بمدينة القاهرة ؛

وعلى القرار رقم ١٤١٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تعيين عضوين بمجلس إدارة
مؤسسة مدينة نصر بالعباسية بمدينة القاهرة ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الشؤون البلدية والقروية بالإقليم المصرى؛

قرر :

مادة ١ - يعين السيد اللواء مهندس عرفة على مهدى مدير إدارة
الأشغال العسكرية والتحصينات بوزارة الحربية ، عضوا بمجلس إدارة
مؤسسة مدينة نصر بالعباسية لمدة سنتين بدلا من السيد المهندس اللواء
توفيق اسحاق عوض .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ
صدوره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ رمضان سنة ١٣٧٩ (١٨ مارس سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٤٣٤ لسنة ١٩٦٠

بتعيين مدير عام لمؤسسة مدينة نصر بالعباسية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن جواز الجمع بين مرتب الوظيفة
والمعاش المستحق قبل التعيين فيها ؛